4 شتنبر :انتخابات تبحثُ عن السياسة و اقتراع يبحثُ عن المعنى

د.حسن طارق
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الحسن الأول (المغرب)

الملخص :

يقترح هذا المقال التفكير في الإنتخابات المحلية الأخيرة التي عرفها المغرب في شتنبر 2015،إنطلاقاً من إعادة بناء سياقها التاريخي والسياسي المرتبط بتنظيمها في ظل ولاية حكومة يقودها حزب إسلامي ،وشـــرطها الدســـتوري العام المرتبط بكونها أول إنتخابات محلية وجهوية تجري في ظل دستور 2011،وإستحضار رهانات فاعلوها ،كل ذلك على ضوء فرضية العودة الجزئية للسياسية الى الحقل الإنتخابي ،كإحدى الخلاصات المركزية التي يمكن من خلالهـــا مقاربة حدود التحول التي شهدها هذا الإقتراع.

Summery

This article proposes a consideration of the last local elections held in Morocco in september 2015.proceeding from a rebuilding of their historical and political contexts in which these elections were held under the mandate of a government led by an islamist party. And their general constitutional condition related to the fact that these were the first local and regional elections to be held under the constitution of 2011. And to evoke the aspirations of their contributors. All this in the light of the hypothesis of partial political Return of politics to the electoral field as one of the central conclusions from which to approach the limits of the transformation witnessed by this ballot.

Résumé :

Le présent article propose une réflexion sur les dernières élections de septembre 2015 au Maroc, en se basant sur la reconstitution de son contexte historique et politique marqué par son organisation sous le mandat du gouvernement dirigé par le parti islamique, et son aspect constitutionnel général en étant les premières élections locales et régionales sous la constitution de 2011, tout en rappelant les enjeux de ses acteurs, relevant l'hypothèse d'un retour partiel de la politique au sphère électoral en tant qu'une des conclusions principales de ce scrutin.

مُقدمة.

يقتضي التفكير في الانتخابات المحلية الأخيرة التي عرفها المغرب، إعادة بناء سياقها التاريخي والسياسي، وشرطها الدستوري العام، واستحضار رهانات فاعلوها، وهو ما سنطرحه على ضوء فرضية العودة الجزئية للسياسية إلى الحقل الانتخابي، كإحدى الخلاصات المركزية التي يمكن من خلالها مقاربة حدود التحول التي شهدها هذا الاقتراع، انطلاقا من الشبكة التقليدية لقراءة المعطى الانتخابي داخل النظام السياسي المغربي، من خلال أسئلة التنافسية، التسييس والرّهانات.

وهنا، فإنه من المثير الإشارة، في علاقةٍ بهذه الفرضية، إلى ملاحظة العودة الموازية كذلك للعلوم السياسية والاجتماعية، لمواكبة و متابعة هذا الاستحقاق، الذي– بدا كما لو أنه – أكثر قابلية للقراءة ولتجريب أوليات التحليل، من المحطات الانتخابية التي سبقته.

ومن اللافت هنا، كذلك كيف أن المتابعات الإعلامية السريعة لهذه الانتخابات المحلية، قد حرصت بشكلٍ متواترٍ، في كثير من الحالات، على استحضار عابرٍ و دالٍ في نفس الوقت، لبعض الأطروحات المؤسسة لعلم السياسية بالمغرب والتي أنتجت خلال عقدي الستينات والسبعينيات، سواءٌ تعلق الأمر مثلاً بالحديث عن "الموت البطيء للحركة الوطنية"[1] بمناسبة تحليل التراجع السياسي لأحزاب اليسار والحركة الوطنية، أو عن "الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش"[2] بمناسبة قراءة نتائج الانتخابات على ضوء المتغير ألمجالي: المدينة /القرية، أو عن "الملكية والنخبة السياسية"[3] بمناسبة التأمل في استمرارية بعض آليات التنخيب القديمة.

أولاً– في السياق ورهانات الفاعلين

البحث عن معنى استحقاق 4 شتنبر، يرتبط بالأساس بإعادة تركيب سياقة السياسي والمؤسساتي والتشريعي، وهنا فلابد طبعاً من استحضار الإطار الدستوري الجديد، على الأقل من خلال الأبعاد الأربعة التالية :

– الانتقال بضمانات نزاهة العمليات الانتخابية وسلامة الاقتراع وحياد السلطات العمومية، من مستوى الإرادة السياسية المعبر عنها في أعلى الأصعدة، إلى مستوى الدسترة والتأصيل المعياري الذي يؤسس للشرعية المنبثقة من التمثيل الديمقراطي.

– الطموح الذي عبّر عنه دستور 2011، للانخراط في أفق مغربٍ للجهات، وفق رؤيةٍ ترابية تعزز من صلاحيات الجهات، وتحاول إخراج الجهوية من لحظة التجريبية المترددة ،ومن إطارها الإداري الضيق، وانحسار هامشها الديمقراطي أمام سلطات الوصاية.

– التعزيز الدستوري لمُجمل منظومة الديمقراطية المحلية، عبر استيعاب الآليات الرائدة في هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمبادئ التدبير الحر، والحكامة.

– الانتباه من خلال التنصيص على آليات تشاركية للحوار والتشاور حول القرار المحلي والجهوي، إلى الإمكانيات التي تفتحها المزاوجة بين التمثيل الديمقراطي، وبين المُشاركة المواطنة والمدنية في الشأن المحلي، في إعادة امتلاك المواطنين للفضاء العمومي"المحلي"، وبالتالي فرضية تحويل "المحلي" إلى نقطة انطلاق لعملية بناء ديمقراطية من "تحت".

التذكير بالمرجعيات الدستورية لهذا الاقتراع، من شأنه كذلك أن يسمح بتأطير هذه الاستحقاقات، ضمن مُسلسلٍ مؤسسي سيفضي إلى انتخاب مجلس المستشارين الجديد، وفقاً للتركيبة والصلاحيات الجديدة التي أقرها دستور 2011، والذي حاول إعادة ترتيب التوازنات داخل البرلمان، لصالح الغرفة الأولى، كمجلسٍ يحضى بالأولوية على مستوى مسؤولية الحكومة، كما على مستويات التشريع والرقابة.

دون أن يعني هذا عدم احتفاظ الغرفة الثانية بأهمية سياسية بالغة، سواءٌ كمجلس للجماعات الترابية والتمثيل السوسيو اقتصادي، أو كمجلسٍ لتدبير نوعْ من توازن القوى المؤسسي بين الأغلبية والمعارضة، وهي الوظيفة الأصلية التي حرصت خلفية هندسة دستور 1996، على الانطلاق منها في أفق البحث عن التناوب السياسي[4].

وضمن هذا التحليل، لابد من الانتباه إلى حجم الرهان السياسي الذي باتت تحتله الانتخابات المهنية، والذي يعني كذلك أن الديمقراطية إذا كانت تُعرف كسلطة الاقتراع العام، فإنها لا يمكن أن تدير ظهرها للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للقوى الحية والمُنتجة.

وهنا من المهم الإشارة إلى أن الطموحات المعلنة للوثيقة الدستورية، في بناء مرجعيات جديدة للديمقراطية المحلية، لم تُستوعب بكل زخمها في لحظة الإنتاج التشريعي للنصوص المؤطرة للعمل الجماعي وللتنظيم الجهوي، حيث لاحظ المتتبعون كيف ظل سؤال الوفاء لروح الدستور، سؤالاً مهيكلاً للنقاش البرلماني والعمومي حول عديدٍ من القوانين التنظيمية والقوانين العادية ذات الصلة بالموضوع .

إن معنى استحقاق 4 شتنبر، هو كذلك قياس التقدم على مستوى سؤال النزاهة الانتخابية، خاصة من خلال تجريب صيغة المسؤولية السياسية لرئيس الحكومة والمسؤولية التنظيمية للإدارة الترابية، كتعبير عن الإطار الدستوري الجديد للسلطة التنفيذية ولرئيس الحكومة.

سياسياً، وجود حكومة يقودها حزب العدالة والتنمية، في سنتها الأخيرة، منح هذه الانتخابات– رغم طابعها المحلي– جُرعةً مُضافةً من الرهان السياسي المُعتبر، ولاشك هنا أن الصراع بين العدالة والتنمية وبين الأصالة والمعاصرة، يضل الجواب الأقوى على سؤال المعنى السياسي لاقتراع 4 شتنبر.

حزب عبد الإله بنكيران خاضها –وهو يفكر في نتائج نونبر 2011–[5] باحثاً عن تكريسه كقوة سياسية أولى–على الأقل من حيث عدد الأصوات بالمجال الحضري–، مقابل حزب الأصالة

والمعاصرة الذي دخلها –وهو يفكر في نتائج يونيو 2009–[6] بمنطق تأكيد نتائج آخر اقتراع محلي وجهوي.

ولأن بين 2009 و2011، توجد 20 فبراير[7]، فان الإستراتيجية السياسية للعدالة والتنمية، تنبني على اختزال الصراع الانتخابي في تقاطب سياسي حاد مع الأصالة والمعاصرة، لترسيخ "صورته" كمُواجهٍ شرس لما يسميه ب "التحكم السياسي".

من جهته بنى إستراتيجيته الأصالة والمعاصرة على ترسيخ "صورته" باعتباره الحزب الوحيد القادر على مواجهة ما ينعته بتيار "الإسلام السياسي"، رغم أنه لا يبدو دائماً مقتنعاً بأن التموقع في مواجهة ثنائية –ذات شُحنة إيديولوجية– مباشرة مع العدالة والتنمية، مسألة مُربحةٌ له –بالضرورة– سياسياً وانتخابيا .

في دائرة ثانية فإن كلٌ من التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال، كانا يبحثان بقوة عن مفاجأة انتخابية، تعزز مستقبلهما السياسي بالتموقع في تشريعيات 2016 كبديلٍ مُنتظر في أفق تناوب قادمٍ.

في دوائر أخرى لم يتعدى الطموح سقف التقليل من لأثار السياسية والانتخابية للمشاكل والأعطاب السياسية والتنظيمية، كما هو الحال بالنسبة للحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي، أو استعادة روح "الماكينة "الانتخابية الفعالة بالنسبة للاتحاد الدستوري، أو ترجمة التقدم السياسي إلى حضورٍ انتخابي أقوى بالنسبة للتقدم والاشتراكية.

في المقابل راهن تحالف فيدرالية اليسار، مثلاً، على ضمان إشعاعٍ جماهيريٍ لخطابه السياسي ذي الطبيعة النقدية والأخلاقية، عبر ترشيحات رمزيةٍ داخل المدن الكبرى.

معنى 4 شتنبر2015، كان كذلك تحدي النخب: النساء والرجال، الذين سيدبرون الشأن العام المحلي والجهوي، سؤال النخب هو سؤال الكفاءة والنزاهة، في سياقٍ مُعقد تتقاطع فيه الرهانات الكبرى للتدبير المحلي خاصة في المدن المتوسطة والكبرى والجهات، مع تراجع وظيفة الأحزاب في التنخيب ومحاولة تكيفها مع صعوبات النزال الانتخابي بإعطاء الأولوية لهاجس المقاعد، مما ينعكس على نوعية "البروفيلات" المقدمة، في علاقةٍ بمؤشريْ الكفاءة والنزاهة! .

و بعد هذا –أو قبله– هل شكل حجم المشاركة رهاناً أساسياً لهذه الانتخابات ؟

بقليلٍ من التنسيب، يمكن الجواب –عكس الرّائج– بالنفي، ذلك أن حجم المشاركة لم يُمثل رهاناً حاسماً لهذه الانتخابات، ذلك أن المغرب قد ابتعد عن أجواء ما بعد الحراك المجتمعي للعام 2011، وأطروحة المشاركة تبدو أطروحة سائدة داخل مشهده السياسي –خارج بعض الاستثناءات–، تم إن طبيعة الاقتراع المحلي نفسها تضمن –موضوعياً– شروطاً أفضل للتعبئة وللمشاركة، فضلاً على

أن مسألة العزوف الانتخابي لم تعد لها تلك الهالة الدراماتيكية، ولذلك فهي غير قابلة لكي تُؤوّل بالضرورة كعجزٍ في الشرعية السياسية للنظام ومؤسساته .

ثانياً: انتخابات 4 شتنبر وفرضية العودة الجزئية للسياسة.

1- في سؤال تسييس الانتخابات !

في تناول الباحثين للظاهرة الانتخابية المغربية، ظلت تُطرح ثلاث أسئلةٍ قلقةٍ، تهم إشكالات التنافسية، الرهانات، والتسييس.

إشكالياتٌ غيرُ قابلةٍ للالتفاف لتحليل مُحددات حقل انتخابي يبدو عصياً أمام المقاربات والإطارات التفسيرية المُتداولة.

ارتباطا بإشكالية التسييس، فالصعوبة هنا، هي قراءة النتائج، اعتمادا على كون الانتخابات – بالتعريف الكوني– لحظة للحرية وللفرز وللقرار، لحظة لتكثيف السياسية والصراع السياسي بين القيم والبرامج والمشاريع المجتمعية المتنافسة.

نعم إن السلوك الانتخابي، ليس سلوكا عقلانيا بالضرورة، لكن هشاشة التقاليد الحزبية وتخلف البنيات المجتمعية وتدني الوعي المدني وانحصار فضاءات المواطنة، وضغط الدوائر العائلية والقبلية والزبونية على القرار الفردي المستقل، كل هذه المعطيات المغربية تعمق ضعف منسوب المؤثرات السياسية داخل الحقل الانتخابي .

من جهةٍ أخرى، فإن تواري خطاب الانتقال الديمقراطي كمكون أساسي لشبكة قراءة الاستحقاقات الانتخابية، خلال السنوات الأخيرة ببلادنا –خاصة قبل 2011– قد سمح لبعض الباحثين بإعادة موقعة "الظاهرة الانتخابية" ضمن إشكالية أكثر راديكالية من الناحية المنهجية، ألا وهي إشكالية مرور المجتمع المغربي السياسية.

هذه الإشكالية التي ترتبط بضعف جيوب وفضاءات التسييس، مقارنة بقارات اللاتسييس التي ما انفكت تتسع رقعتها وتزحف يمينا ويسارا، مع اتخاذها –وفقاً لتعبير الأستاذ ساعف– لمظاهر متعددة حيث تبرز تارة في اللامبالاة التامة تجاه السياسة الشرعية منها وغير الشرعية، وتارة في التعالي عن السياسة وتارة أخرى في التشكيك فيها وفي قواعدها وأخلاقها ورجالاتها.

وفي حالات أخرى يبدو اللاتسييس من خلال التعامل بمنظور تقني مع القضايا السياسية الكبرى ونزع الطابع السياسي عن مجال السياسات العمومية والميل إلى تقنقرطتها[8].

وهذا ما جعل البعض يسجل ندرة السياسة أو غيابها داخل المجتمع المغربي، حيث النخب إما ما قبل سياسية أو غير متسيسة، وحيث ولوج السياسة ليس قديما، لذلك لا يجب أن نعتقد أننا فعلا في خضم السياسة، فالانتقال إلى السياسة يحتاج –كما وقفت أدبياتٌ عديدة في هذا الشأن– إلى وقت ليس بالقصير، فالفعل السياسي يظل بطيئا موجها ومراقبا[9] والسياسة تظل على ندرتها وهشاشتها موزعة

بين العودة الجزئية والانسحاب، بين اكتساح فضاءات صغيرة جديدة وبين التراجعات عن مجالات وصلتها السياسة في تاريخ سابق بعيداً عن هواجس الباحثين، شكل رهان عودة السياسة للحقل الانتخابي، أحد منطلقات إصلاح السياسة الانتخابية، في محطاتها الكبرى، على عهد حكومة اليوسفي، من خلال التفكير في الانتقال إلى النمط اللائحي كمدخل ممكنٍ لضخِ منسوبٍ أكبر من السياسة في مفاصل التنافس الانتخابي[10].

وقد يكون من التكرار هنا أن نُسهب في الوقوف على الجدل الذي رافق أول انتخابات محلية في المغرب المستقل، وحول رهانات تفضيل الدولة للنمط الفردي، بناء على مشورة باحثين أجانب كموريس ديفرجي وريمي لوفو، من أجل الحد من هيمنة أحزاب الحركة الوطنية خاصة داخل المدن والحواضر الكبرى.

بالمقابل من المُفيد، التأكيد على أن تغيير نمط الاقتراع من الفردي إلى اللائحي، لم ينتج بالضرورة وبشكلٍ آليٍ أثره المُفترض على السلوك الانتخابي، بحثاً عن تصويت برنامجيٍ وسياسيٍ، ذلك أن الممارسة الانتخابية على مستوى الاقتراع التشريعي، قد حولت النمط اللائحي إلى فردي مقنع، خاصة مع دوائر صغيرة لا تتعدى لوائحها أربعة أو ثلاث مرشحين، أما على المستوى المحلي بالمدن التي يتم الانتخاب بها عبر اللوائح، فإن الممارسة الانتخابية داخلها قد ظلت تحتفظ بمنطق "الدائرة الفردية القديمة" وبثقافة "الإشعاع الشخصي" للمرشح، كما يبدو ذلك من خلال هندسة وترتيب اللوائح المحلية

وبالطبع فإن إشكالية التسييس لم ترتبط فقط بالإقتراعات المحلية، بل بمجمل أطوار العمليات الانتخابية، فقد تابعنا كيف أن كثيراً من الانتخابات التشريعية السابقة –نُفكر أساساً في اقتراع 2007–، قد تميزت بانتصار "اللاسياسية"، حيث لم تُشكل لحظةً للتناظر والتنافس السياسي بين المشاريع المُختلفة، بعد أن تم تفويت الصراع السياسي "الماكرو وطني" إلى نزالات انتخابية "ميكرو محلية"، تكاد تفتقد المعنى السياسي، وذلك في ظل تَشَوُشٍ كبير للتقاطبات المُهيكلة عادة للمشهد السياسي والانتخابي: يسار/يمين، أغلبية/معارضة ...

هذا العجز في إمكانية "المَقْروئية " السياسية للعملية الانتخابية، طالما يتم تعزيزها بالتحولات السوسيولوجية لبروفيلات المرشحين، والتي تتميز بالجنوح الطبيعي للأحزاب –مُختلفة المرجعيات– نحو البحث عن مُرشحين بنفس المواصفات والملامح، تم بالانتقال من حالة المُرشحين/المُناضلين، إلى المُرشحين/مُقاولي الانتخابات، مروراً بلحظة مُرشحي/الانفتاح من خارج البنية التنظيمية ولكل من داخل المشروع ألقيمي والفكري، تم المُرشحين الذين ينضبطون لمواصفات الأعيان بمُحدادتهم التقليدية .

وفضلاً عن هذا المُعطى البشري، كثيراً ما أسهم نوعٌ من الافتتان المفاجئ بمسألة "البرنامج الانتخابي"، تحت وطأة زحف بعض المقاربات" التقنقراطية "على المجال العمومي، في تحول برامج الأحزاب لمُجرد حُزمةٍ من الإجراءات والأرقام، المُفتقرة للحد الأدنى من الانسجام المذهبي،

والمطروحة في قطيعة واضحة مع المشروع المجتمعي المُعلن أو المُفترض لهذه الأحزاب، وهو ما يُضيف سكيناً آخر في جسد "السياسة"، المُستباح على أعتاب الممارسة الانتخابية[11].

2- هل نحن أمام عودة للسياسة ؟

هل مع التذكير المُوجز بهذه الخلفية، يُمْكِنُ اليوم المغامرة بالدفاع على فرضية عودةٌ "مُتـرددة" للسياسة، بمناسبة الانتخابات المحلية والجهوية لشتنبر 2015 ؟

نطرح هذا السؤال ونُقدم هذه الفرضية ،على ضوءِ تصاعد نسبيٍ لمُؤشراتٍ عن حضور أكبر للمعنى السياسي لهذه الانتخابات، سواءٌ من خلال الرّهانات التي حملها الفاعلون -في خطاباتهم- لنتائجها، أو من خلال مضمونها وموضوعاتها الأساسية، أو انطلاقا من التقاطبات الواضحة -نسبياً- والتي تُهيكل تموقعات الأحزاب المُتنافسة داخلها.

لننتبه بدايةً، إلى ما قبل ذلك، وبالضبط إلى الانتخابات المهنية، فبالرغم من طبيعتها، وكذا خصوصية الموارد البشرية المنخرطة في ديناميتها، فقد عرفت هذه الانتخابات تسييساً متزايداً، فإذا كان لابد من الإقرار ببعض الاستثناءات أو بحالات الاختيار لإجماعي/التوافقي للأجهزة والمكاتب المسيرة للغرف، فإنه عُموماً يُمْكِنُ قراءة الكثير من نتائجها -لأول مرة- على ضوء تقاطب الأغلبية والمعارضة .

أما بالعودة إلى قراءة مُجريات ويوميات الحملة الانتخابية للجماعات الترابية، فلا شك أن المُتتبعين قد لاحظوا كيف أن سَطوة الصراع الثنائي الحاد بين العدالة والتنمية، وبين الأصالة والمعاصرة، قد سمحت بإعطاء الكثير من الطابع السياسي والبعد الوطني للعملية الانتخابية التي تُوجت بالاقتراع المحلي والجهوي ليوم الجمعة 4 شتنبر2015.

الحُضور القوي لرئيس الحكومة بقُبعته الحزبية في الحملة، فضلاً عن العدد المُهم من الوزراء الذين تقدموا لنيل ثقة الناخبين كمُرشحين للمجالس المحلية أو لمجالس الجهات، كان من شأنه كذلك أن يَبْصم على تكريس منسوب تسييس أكبر.

ولذلك فإن معادلة اقتراع 2015، تعني بالأساس مُحاولة تعبئة "المحلي" لخدمة المشروع "الوطني"، وهي المُعادلة التي طالما تم عكسها في كثير من المحطات الانتخابية الأخيرة، عندما كانت المشروع السياسي الوطني يكاد يختفي وراء تفاصيل وكثافة المعارك المحلية.

لقد اختار العدالة والتنمية، و معه -بتفاوت- باقي أحزاب الأغلبية، استثمار الحصيلة الحكومية كركنٍ أساسيٍ في خطاب انتخابي يبحث عن أفقٍ وطني، و يريد أن يتحرر قليلاً من فكرة "القُرب" التي طالما تحولت كفكرة مهيكلة للانتخابات المحلية، إلى العنوان الذي يكثف "إيديولوجيا اللاسياسية"، ويَعملُ على تحويل التنافس حول المشروع والرؤية السياسية إلى صراعٍ حول "الخِدْمة".

في المُقابل –وفي نفس الاتجاه عملياً– كادت أن تتوحد مُفردات الخطاب السياسي لأحزاب المُعارضة، في بناء عرضٍ انتخابي ينطلق من مُهاجمة رئيس الحكومة، وانتقاد حصيلة التدبير الحكومي.

وهو ما قد يعني نجاح العدالة والتنمية في جر أحزاب المعارضة، إلى الإقرار بموضوع حكومة بنكيران، كموضوع مركزي لحملة انتخابات محلية.

وهُنا لا يجب أن ننسى القدرة التعبوية لهذا الموضوع، داخل قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى الحضرية –معقل التصويت السياسي– بالنظر لإنتظارات فئاتها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، خاصة المتعلقة منها بإعادة تحديد مضمون الدولة الاجتماعية، عبر أساساً تفكيك آليات الدعم ومراجعة منظومة التقاعد.

كل هذا يُحَمِلُ هذه الانتخابات شحنةً رهانات إضافية، إنها الاختبار الذي يُقبل عليه حزب العدالة والتنمية، لقياس شعبيته بعد أربع سنواتٍ من التدبير، وعلى بُعد سنة من نهاية ولايته، كما تُقبل عليه في ذات اللحظة المُعارضة لقياس نفاذ خطابها السياسي.

من جهة أخرى، على مستوى الشكل، تابعنا في هذا السياق –مثلا– عودة مهمة لتقليد التجمعات الخطابية الكبرى، بعد أن كانت الإستراتيجيات الانتخابية لمختلف الأحزاب قد أصبحت تركز –خاصة بمناسبة الاقتراع المحلي– على الاجتماعات الصغيرة والمغلقة، وعلى تعبئة الشبكات المؤثرة.

البحث عن أسباب هذه الفرضية المتفائلة –من حيث تموقعها في الطرف المقابل لأطروحة موت السياسة –قد يقودنا إلى التفكير في الأثر المهيكل لدستور 2011، والذي انطلق من مُحاولة إعادة تسييس التدبير العمومي، سواءٌ من حيث ترقية وظيفة الأحزاب، أو من حيث ربطه لسلطة الاقتراع بالمسؤولية في تدبير الشأن العام، وهو أثر يبدو أن من شأنه تعزيز الرهان على صناديق الاقتراع، ليس في الانتخابات التشريعية، بل كذلك في الاقتراع ذي الطبيعة المحلية.

كما قد يدفعنا إلى تصور الاستمرارية الجزئيةٍ لروح مرحلة ما بعد 2011، باعتبارها أساسا مرحلة طلب متزايد على السياسة، كإحدى عوامل هذا التسييس الملحوظ للمسلسل الانتخابي .

بالقدر نفسه الذي قد يجعلنا نستحضر –بكل التنسيب الضروري– إمكانية الحديث عن "أثر بنكيران " (L'effet BENKIRAN) ضمن العوامل المُفسرة لهذه الفرضية، وذلك انطلاقا من اعتباره كحالة تواصلية خاصة، أسهمت في طبع سياقنا السياسي، بأسلوبٍ استثنائي، يعتمد حُضوراً لافتاً و خطاباً نافذاً.

من جهة أخرى يمكن كذلك فتح مسالك للتفكير في الخُلاصة السياسية الرئيسية لهذا الاقتراع، والمُتمثلة في العودة النسبية للسياسة، كأثرٍ مباشرٍ لدستور 2011.

حيثُ يظل هذا الدستور في حد ذاته جواباً على سياقٍ وطني يُكثفه عنوان أزمة السياسة، وهو السياق الذي كان قد بلغ ذروته مع تشريعيات 2007، رغم أن الخطاب الذي كان قد اعتبر العزوف

السياسي الذي طبعها دليلٌ قاطعٌ على أزمة نسقٍ سياسي مبني على اللامسؤولية، وعلى الهوة الكامنة بين صناديق الاقتراع وبين القرار السياسي، لم ينتصر في "معركة تأويل" نتائجها أمام الخطاب الذي اعتبر العزوف دليل أزمة فاعلين سياسيين وليس أزمة فعل سياسي، وهو الخطاب الذي انتهى بتأسيس حركة كل الديمقراطيين، تم بعد ذلك حزب الأصالة والمعاصرة.

لتأتي سنوات بعد ذلك، تحت سياق الربيع العربي، هبّةُ شباب فبراير 2011، لتعيد وضع الأزمة في مكانها الطبيعي، ولتعيد –تحت ضغط الشارع– سؤال الإصلاح الدستوري والمؤسسي إلى الواجهة.

لذلك جاء الدستور كمحاولة في الجواب على أزمة السياسة، من خلال الطموح في إعادة تسييس عملية تدبير الشأن العام، عبر ربط المسؤولية بالمحاسبة وربط المسؤولية التنفيذية بالإرادة الشعبية، وطبعاً من خلال إعادة تسييس موقع رئيس الحكومة، وربط القرار السياسي بصناديق الاقتراع.

لذلك فالواقع أن ما عشناه خلال الحملة الانتخابية الأخيرة من حضور قوي لرئيس الحكومة بقبعته السياسية هو اكبر حالة تكثف إعادة التسييس الكامل لموقع رئاسة الحكومة، وفي المُقابل فإن العودة النسبية للسياسة إلى مجريات العملية الانتخابية تعكس كذلك الوعي برهانات اللحظة الانتخابية، كلحظةٍ محددة لمسار القرارات والسياسات العُمومية التي تهُم في النهاية حياة المواطنين[12].

على أنه في نهاية هذا التحليل، لابد من التأكيد على أن تقديم مؤشرات على فرضية ما يشبه عودةً "مُتَرَدِدَةً " للسياسة إلى الحقل الانتخابي؛ أمر يجب أن يحاط بكثير من الحذر المنهجي؛ فالمؤكد أن منسوب التسييس في علاقة بالمشاركة لا يرتبط دائما بالكم وبالعدد المرتفع والمتزايد للناخبين، بقدر ما يعني نوعية المشاركة وطبيعتها، كما أن درجات التسييس داخل المجتمع لا ترتبط آليا باتساع فضاءات التواصل العمومي، فكثيرا ما يختفي وراء كثافة الاتصال السياسي والانتخابي منطق "الفرجة" كنقيض لفكرة المشاركة.

تماما كما قد يختبأ المنطق الشعبوي المناهض لفكرة السياسة في العمق، وراء ما قد يبدو خطابات سياسية بعمق جماهيري.

ذلك أن تَغلغُل السياسة داخل المُجتمع لا يعني فقط تعزيز فضاءات المُواطنة و ربط السياسات بالإرادة الشعبية، وإعادة تحجيم الخيارات الديمقراطية، بل يعني تحرير السياسة نفسها من الإنزلاقات الشعبوية و الفرجوية، والتي من شأنها أن تخلقَ وهماً خادعاً بحياةٍ "سياسيةٍ" عادية.

لتبقى هذه العودة مؤطرة –في نهاية التحليل– بشرطها التاريخي العام؛ حيث يعيش المجتمع المغربي انتقاله المعقد لحالة السياسة، كعنوان لانتقالنا الطويل والصعب نحو الحداثة السياسية، المبنية على سيادة "العقل" و قيمة "الفرد" و روح المواطنة.

ثالثاً :قراءات في النتائج .

1- بين الانتصار السياسي والانتصار الانتخابي

في ما يُشبه تقاسماً للانتصار، خلال الانتخابات المحلية والمنطقية الأخيرة بالمغرب، حقق حزبُ الأصالة والمُعاصرة نصراً انتخابيا واضحاً، في المُقابل حقق العدالة والتنمية نصراً سياسياً لا غُبـــار عليه.

الأصالة والمعاصرة الذي تأسس عام 2008، وحامت حوله شُبهة "حــزب الدّولـــة"، اســتطاع تكريس نتائج تفوقه في محليات 2009، عبر الحفاظ على رتبته الأولى في عدد المُنتخبين المحليــين، في المُقابل استطاع الحزب الذي يقود التحالف الحكومي، رغم احتلاله الرتبة الثالثة من حيــث عــدد المقاعد، أن يحقق المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات المحلية (أكثــر من مليون ونصف صوت)، والمرتبة الأولى في عدد المُنتخبين بمجالس المناطق.

ليُحقق بذلك، مُقارنة مع نتائج اقتراع 2009، زيادةً في رصيده الانتخابي بحوالي 900 ألــف صوت، مما مكنه لمضاعفة مقاعده بثلاث مرات ونصف، قافزاً من الرتبة السادسة إلى الرتبة الثالثة.

بعيداً عن الأرقام المُضللة في كثير من الحالات، اكتسح العدالة والتنمية غالبية المدن والحواضر الكبرى مُطيحاً بالكثير من مُعارضيه خاصةً في معاقلهم الأكثر رمزية، والتي لعَل أهمها مدينة فــاس التي استطاع أن يُزيح منها الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض الذي ظل يُسير المدينة لأكثر مــن ولايتين، كلُ هذا جعل العدالة والتنمية يبرز من جديد كأول قوة سياسية مدينية تحضــى بالتصــويت السياسي لفئات الطبقة الوسطى.

السياق يُزكي دلالات التفوق السياسي للعدالة والتنمية، فهذا الحزب الذي يدبر الشأن العام، شكّل الاقتراع اختبارا حقيقياً لشعبيته ولسياسات حكومته، لكنه استطاع أن يبتعد كثيراً عن فرضية التصويت العقابي.

اقتراع شتنبر استطاع استقطاب أكثر من 53٪ من المغاربة المُسجلين في اللوائح الانتخابية، وإذا كان هذا الرقم لا يُشكل فتحاً مُبيناً في العلاقة المعقدة للمغاربة مع السياسة، فإنه يظل معقولاً، قياساً مع نسب المشاركة المُسجلة في محطاتٍ سابقة.

من حيث علاقة الاقتراع بالبنية الحزبية، يتأكد استمرار الأثر السياسي للإصلاح الانتخابي الذي دخله المغرب منذ سنوات، حيث تضل الخريطة الحزبية مُهيكلةً حول ثمانية تشكيلات حزبية أساســية، لكن مع تمايزٍ واضح بين مجموعةٍ أولى تضم الأربعة الأحزاب الأولى الأكثر قوة ونفوذاً، والمجموعة الثانية التي تضم أحزاباً متواضعة أو صغيرة.

لكن هذا الاستمرار لا يجب أن يُخفى التحولات الإيديولوجية التي يعرفها المشهد الحزبي، والمُتميزة أساساً بخُفوت الصوت اليساري، وهيمنة الاتجاه اليميني و المُحافظ، ومن جهة أخرى بتراجعٍ كبير لما كان يُعرف بأحزاب الحركة الوطنية

كما أن المشهد الحزبي يبدو تحت تأثير دينامية لإعادة التّشَكّل، تتميز بالأساس بتعددية مُعقلنة مع إرهاصات ثنائيةٍ حزبيةٍ حادّةٍ، بين حزبي العدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، حيث يبدو الصراع بين "المشروعين المجتمعيين" لكلا الحزبين مُهيكلاً لكل الخريطة السياسية والحزبية ومُلقياً بظلاله على باقي الفاعلين.

من جهةٍ أخرى شكل اقتراع 4 شتنبر تقدماً على مستوى شروط النزاهة والتنافسية، من خلال ما رصدته تقارير المُلاحظين من حيادٍ إيجابيٍ للسلطات العمومية، رغم استمرار ظاهرة الاستعمال المُكثف للمال للتأثير على الناخبين، وتسجيل نسبٍ ملحوظةٍ من الخروقات الانتخابية وكذا الكثير من حالات العُنف اللّفظي المُتبادل.

على أن الدرس الرئيس لهذا الاقتراع، يبقى على العموم –استحضارا للتحليل الذي قدمنا بعض عناصره الأولية في جزءٍ سابقٍ من هذا المقال –هو انبعاث فرضية عودةٍ مترددة للسياسة إلى الحقل الانتخابي المغربي.

فقد قُرأت معادلة اقتراع 2015، كمُحاولة تعبئة "المحلي" لخدمة المشروع "الوطني"، وهي المُعادلة التي طالما تم عكسها في كثير من المحطات الانتخابية الأخيرة، عندما كان المشروع السياسي الوطني يكاد يختفي وراء تفاصيل وكثافة المعارك المحلية.

وهو ما يعني في نهاية المطاف انتصارا، نسبياً خاصة داخل الحواضر الكبرى، للتصويت المبني على اختيار المشروع والفكرة والحزب، على أشكال التصويت المبنية على روابط الدّم والنفوذ القبلي و وشائج الزبونية التي يخلقها الأعيان أو على استثمار شبكات الخدمة اليومية .

2- محاولة في تفسير الفوز الانتخابي الحضري للعدالة والتنمية

في مُحاولة تفسير دوافع و دلالات الانتصار الانتخابي للعدالة والتنمية داخل المدن، لابد من التذكير في سياق تقديم بعض الفرضيات التفسيرية، بالكثير من الاحتياطات المنهجية، لعل أهمها المبادرة بالقول بالحاجة إلى التّمكن أدوات البحث والتقصي المستلهمة من أدبيات السوسيولوجيا الانتخابية، في تحليل وقراءة وتفكيك النتائج العامة والمُفصلة.

وإذا كان الإقرار، في السابق، بعدم تنافسية الظاهرة الانتخابية، أو الانطلاق على الأقل من كونها انتخابات نصف تنافسية، كان يجعل في السابق من أي قراءة مبنية على النتائج مغامرة لا تحتمل ضمانات الوصول إلى ما يشبه القانون العام المحدد للسلوك الانتخابي للمواطن.

فان التقدم المرصود على مستوى نزاهة العمليات الانتخابية، من شأنه أن يعيد الاعتبار لمؤشر الأرقام الانتخابية، رغم أنه لا يضمن بالضرورة إمكانية الوصول إلى النتائج المفصلة والجزئية بناءً على تنويعٍ في المتغيرات المتعددة للظاهرة الانتخابية .

إن ما نقترحه هنا، هو بعض مسالك التفكير الأولية في الحدث الانتخابي للرابع من شتنبر2015، من زاوية قراءة نتائج الاكتساح الانتخابي للعدالة والتنمية داخل المدن والحواضر الكبرى، على ضوء العوامل المُفسرة لجاذبيته اتجاه ناخبي الطبقات الوسطى، وذلك انطلاقا من العناصر التالية :

– لا شك أن المحددات السياسية تبقى ذات أهمية في هذا الباب، وهنا لابد من التذكير بأننا أمام أحد أكبر الأحزاب تنظيماً وإدارة، بدربةٍ انتخابية متصاعدة تشتغل بمنطق القرب واليومي والأذرع الجمعوية، وبقدرة مهمة على الاستقطاب والإدماج، عبر شبكة من التنظيمات الموازية والأفقية، وذكاء تواصلي مُمهنن.

كل ذلك يعزز في خلفية الصورة من قوة خطاب سياسي واضح، يستند إلى انطباع عام بالتفوق الأخلاقي على الخصوم.

وهنا لابد من التأكيد على أن هذا الحزب –وسط فئات الطبقة الوسطى الحضرية– كان تقريباً بلا منافس، فخارج العرض الانتخابي لفيدرالية اليسار، والذي ظل محدوداً لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالمضمون ومنها ما يتعلق بإشكالات التواصل وبالعجز الفادح في الموارد فضلاً عن ضعف في الأداء الانتخابي، يكاد الباحث الموضوعي يخلص إلى أن العدالة والتنمية كان في مواجهة الفراغ، ولعل أزمة مصداقية خصومه، هو ما فَنّد فرضية التصويت العقابي من لدن فئات قد لا تكون راضية سياسياً على منجزه الحكومي خاصة في الشق الاجتماعي، لكنها بالتأكيد لم تكن راضيةً أخلاقيا على أيٍ من منافسيه.

– من جهةٍ أخرى، فان ما أسميناه في بداية هذا المقال "أثر بنكيران"، أمرٌ لا يجب أن يغيب عن أذهاننا، لقد حوّلت وسائط الاتصال الجديدة، الحقل السياسي، فعلاً إلى "مشهدٍ"، حيث المواطن/الناخب كثيراً ما يصبح مستهلكٌ مأخوذ بالفرجة، ولا شك أن النزعة المتزايدة للنجومية (la peopolisation) التي أصبحت محددة في تعامل المواطنين مع الشخصيات السياسية العمومية، وهنا لابد من القول بالحالة التواصلية الاستثنائية لعبد الإله بنكيران، والتي عرفت ذروتها الإشعاعية مع الاستثمار المنبري للحظة الجواب على أسئلة الجلسة الشهرية المخصصة للسياسة العامة، والتي انطلقت في التّبلور مع الانتشار الكبير لمقاطع الڤيديو، التي تتضمن آجزاءً من تدخلاته في سياق الحراك المغربي لفبراير 2011.

الكاريزما الخاصة ببنكيران، في الحضور القوي والأسلوب الخاص، في اللغة التي تخلقه معجمها المتفرد، لتصنع قطيعة مع خطابات سياسية مليئة بالتكلس والتصنع والخشب، كل هذا لا شك يمثل عاملاً من عوامل النجاح الانتخابي للبيجيدي، ولعل أقرب مؤشر على هذا التجمعات الخطابية في المحطة الانتخابية الأخيرة والتي استطاعت فرض إيقاعها السياسي على مضمون وموضوع ونبرة كلّ الحملة الانتخابية.

– من جهة ثالثةٍ، يُقدم العدالة والتنمية، في مرحلة موسومة بالانتقال المعقد والمتوتر نحو الحداثة، التعبير الثقافي والفكري والقيمي الأكثر قرباً من الحالة الايديولوجية العامة المهيمنة على الطبقات الوسطى المغربية، إنه الأكثر تمثيلاً لما يسميه "جيل كيبيل" بإسلام الطبقة الوسطى، الطبقة التي تعيش تردداً هوياتياً و توتراً قيمياً، في نمط العيش وفي محددات السلوك الاجتماعي، وهو ما لا تستطيع الجواب عنه إلا بواسطة "مساومات" يومية، بين الرغبة في انبثاق فردانية طموحة وبين الحاجة للدين وللأسرة كعناصر ضرورية للتوازن.

هذه الفرضية لا يبدو أن المُراهنين على إحداث شرخٍ هوياتي/قيمي داخل المجتمع، ينتبهون إليها، إذ أن المزيد من إثارة هذا الشرخ –خاصة إذا ارتبط بأجندات سلطوية– لا ينمي في الأخير سوى نزعة الخوف من "الحداثة "، لدى هذه الفئات المترددة.

عدا هذا الجواب الإيديولوجي، يُشكل العدالة والتنمي، بشرياً وتنظيمياً، حزباً للطبقات الوسطى، ليس فقط من حيث التماهي الايديولوجي مع فكرة حول "حداثةٍ لا تعارض الهوية"، لكن كذلك من حيث البنية البشرية والتنظيمية، إذ إنه في الواقع يشكل "مصعداً اجتماعيا شغالاً" يقدم فرصاً أكبر للترقي الاجتماعي، كما يوفر دورة تنظيمية أكثر سلاسة ويسر.

هل يُمْكِنُ التكهن بأيٍ من العوامل السابقة، يضل العامل المحدد للسلوك الانتخابي للناخب المديني المنحدر من إحدى فئات الطبقة الوسطى ؟

في هذا المستوى نعتقد بصعوبة الأمر وتعقده، بالنظر لتداخل الوقائع بالتمثلات في صناعة المتخيل السياسي للناخب، وللتداخل"السّحري" للشخص والفكرة والايدولوجيا والتنظيم والتواصل في بناء الصورة العامة حول العرض الانتخابي في لحظةٍ سياسية معينة.

2– نتائج انتخابات رؤساء ومكاتب الجماعات، و سؤال التحالفات .

تسمح قراءة نتائج انتخابات رؤساء ومكاتب الجماعات خاصةً في المدن، لكي نخرج بالخُلاصات الأساسية في موضوع التحالفات وخاصة حول المنطق السياسي الذي حكمها.

لكن وقبل ذلك –توفر شروط هذه القراءة العميقة– يمكن لنا إثارة جُملة ملاحظات أولية يَسمَحُ بها تتبع الديناميات التي تفاعلت علاقة بالتدبير السياسي والحزبي لعملية بناء الأغلبيات داخل الجهات والجماعات.

بدءاً، لقد وقفنا خلال الحملة الانتخابية على أن التقاطب أغلبية/مُعارضة كان طاغياً على المزاج السياسي العام الذي أطر مُجرياتها، ولعَل حضور هذا التقاطب- قادرٌ لوحده-أن يُشكل إحدى مؤشرات تسييس الاقتراع المحلي الأخير، وهو ما جعل كلٌ من العدالة والتنمية كحزبٍ قائد للأغلبية من جهة، وأحزاب المُعارضة من جهة أخرى، يبادرون مُباشرة بعد إعلان النتائج على تعميم رؤيتهم لمسألة التحالفات، في صيغة توجيهٍ حزبي وطني لمنتخبيهم في الجهات والجماعات.

ورغم أن هذه الرؤية الأولية قد طالتها تصويبات وتقويمات على ضوء التطورات السياسية، فالجدير بالاهتمام هنا هو التأكيد على حُضور فكرة التوجيه الوطني الحزبي في تدبير مسألة ظلت - سابقاً- في الغالب متروكةً للسياقات المحلية

ويكفي أن نذكر هنا الفشل الذريع الذي آلت إليه مبادرة عبدالرحمن يوسفي الكاتب الأول للإتحاد الاشتراكي -حينها-، للدفاع عن تعميم تحالف الأغلبية الحكومية ليشمل التحالفات الجماعية بعد الاقتراع المحلي للعام 2003.

وهنا لابد كذلك من التأكيد بأن دينامية بناء التحالفات، لم تكن دائماً مرتبطةً بالقرار الحزبي، بل كثيراً ما شكلت صناعة الأغلبية لحظةً مثالية للسلطة من أجل ضبط وتقويم مسار الديناميات الحزبية والانتخابية المحلية، على نحوٍ كان يسمح في كثير من الحالات في التّحكم في النتائج النهائية لمكاتب ورؤساء الجماعات.

نزعُم اليوم، بأن تمة تحولٌ كبير في شأن موضوع التحالفات، وأنها على الأرجح باتت -نسبياً- أكثر إنضباطاً للمنطق السياسي الوطني، مما كان عليه الأمر في الانتخابات السابقة.

بل إن تمة طلبٌ سياسيٌ واضحٌ من لدن الرأي العام على تسييد هذا المنطق، ولعل هذا الطلب هو ما جعلنا نُتابع في حالات عديدة تقليداً جديداً يتعلق بإصدار الأحزاب المتحالفة لبياناتٍ مشتركة في صيغة مواثيق أخلاقية للإعلان عن تحالفاتها.

وقد يكون من دلالات هذا التحول "إحتفاء" الصحافة بالحديث عن التحالفات المُخالفة للطبيعة، فهذا الحديثُ نفسهُ يوضح أن هذه التحالفات بمثابة إستثناءٍ "محلي" على قاعدة المنطق السياسي"الوطني".

على أنه من المُهم التذكير بأن الكثير من المخاطر السياسية وحتى الأخلاقية، لِلُعبة التحالفات، عندما تُصبح إقباراً للمنهجية الديمقراطية وتحايلاً على إرادة الناخبين، يُمْكِنُ التّحكم فيها بآلية القانون، فالتفكير في منح أفضلية قيادة الأغلبية للائحة الحائزة على أكبر عدد من المقاعد أو على نسبةٍ معينة منها، قد يكون حلاً ملائماً لدرء تحول مناسبة تشكيل المكاتب إلى دورة ثانية للانتخابات تسمح بالانقلاب على قرار صناديق الاقتراع.

المؤكد هو أن هذا الاحترام النسبي للمنطق السياسي الوطني، وتحالفات الأغلبية أو المعارضة، داخل انتخابات رؤساء ومكاتب الجماعات المحلية، لم يصمد لغاية لحظة انتخابات رؤساء ومكاتب مجالس الجهات.

4- نتائج انتخابات رؤساء الجهات.

لمْ يسبق نهائياً، أن جرت انتخابات رؤساء ومكاتب الجهات، في ظل مُناخ من التّرقب والانتظار داخل الأوساط السياسية واتجاهات الرأي العام، وداخل سياقٍ محمومٍ من الاهتمام الإعلامي، كما حدث بمناسبة تشكيل أجهزة الجهات ، في إطار الانتخابات الجهوية التي عرفتها بلادنا في الرابع من شتنبر 2015.

والواقع أن الأمر يكادُ يكون طبيعياً، إذ أن التقدم المؤسسي الذي عرفته الجهة كجماعة ترابية إنطلاقاً من المرجعية الدستورية الجديدة، وبناءً على القانون التنظيمي للجهات، جعل التنافس الانتخابي المتعلق بها يحمل رهانات أكبر من طرف الفاعلين السياسيين.

على أن مسألة الانتخاب المُباشر لأعضاء المجالس الجهوية، تبقى كذلك إحدى العوامل المُفسرة لحجم هذا الترقب ولطبيعة الإنتظارات التي عُلقت على هذا الإستحقاق.

والمؤكد كذلك أن طبيعة النُخب والقيادات الحزبية التي انخرطت في هذه المَحطة الانتخابية، قد عزّزت من درجة إهتمام المواطنين وتتبع الرأي العام لها، خاصةً أن هذا الإستحقاق الجهوي جاء في أعقاب حالة التقاطب الواضح والذي أخذ طابعاً سياسياً حاداً بين الآغلبية الحكومية وبين المعارضة، وهي الحالة التي تبلورت بقوة خلال مجريات الحملة الإنتخابية المُمهدة لإقتراع 4 شتنبر.

هذا التّقاطب الذي يظهر للمُلاحظ بكل بساطة من خلال هيمنة النّزال الثنائي بين مُرشح الأغلبية ومُرشح المعارضة، خلال غالبية الجهات الإثني عشر للمغرب.

في مُناسبةٍ سابقةٍ، قُمنا بتقديم قراءة في الأرقام المتوفرة بصدد نتائج عمليات إنتخاب الرؤساء، على ضوء التفكير في مدى إمكانية تحليل مُخرجات هذا الإستحقاق بناءً على سيادة المنطق السياسي الوطني ،لتحالفات الأغلبية/المُعارضة[13]، وذلك إعتماداً على مؤشرين مُحددين للسلوك الإنتخابي[14] لأعضاء المجالس الجهوية -بإعتبارهم ناخبين كبار- من المُنتمون للأحزاب السياسية "الثمانية الأساسية"[15].

وكُنا قد خلصنا إلى أن غالبية هذه الأحزاب (ستة أحزاب)، قد عرفت حالاتٍ لتصويتٍ مُستشاريهم بشكلٍ غير مُنظبطٍ للتوجيه الحزبي، إذ غالباً ما وُجد مستشاروا الحزب الواحد، في جلسات إنتخاب الرؤساء، وهم يُصوتون في إتجاهات معاكسة.

كما أن نسباً مهمة من مجموع مستشاري غالبية هذه الأحزاب، قد صوتوا خارج دوائر التحالف التي تنخرط فيها أحزابهم[16].

عموماً، وخارج الإستثناءات الواضحة لما يمكن رصدهُ كأداء سياسي /إنتخابيٌ "مثالي" لدى حزبٍ واحدٍ من الأحزاب الثمانية[17] فقد تم تسجيل هشاشة السلوك الانتخابي، وضعف تقاليد الإنضباط الحزبي، لدى فئات واسعة من النخب الجهوية، رغم ما يكون قد تحقق من "أثرٍ مباشرٍ" لتقنية التصويت العلني على الرئيس، في الحد من بعض "الإنزلاقات " التي ظلت تعرفها الظاهرة الانتخابية على المستوى المحلي والجهوي .

إذ من جديد تبدو جهود التأهيل الإرادي والقانوني للبنية الحزبية، غير قادرة دائماً على تعزيز منسوب "التخليق" في العمل الحزبي.

وهنا يمكن التساؤل كذلك، على أشكالات التدبير "الحزبي"، بمستوياته التنظيمية والقانونية، لتواتر حالات لعدم الانضباط تجاه قرارات الحزب، والتي وصلت في بعض المرات إلى التصويت ضد مرشح الحزب نفسه، وليس فقط مرشح التحالف.

إن هيمنة التحالفات المنافية للطبيعة، على مُجريات إنتخاب رؤساء ومكاتب مجالس الجهات، بالقدر الذي يطرح إشكالاً أخلاقياً حول مدى إحترام الإرادة الشعبية المعبر عنها في صناديق الإقتراع يوم 4 شتنبر، وحول هجانة الكثير من التحالفات المعاكسة للمنطق السياسي الوطني، يطرح كذلك مُعضلة الإبتعاد عن روح وفكرة الانتخاب المباشر لمجالس الجهات، مما قد يساهم مستقبلاً، في تجديد النقاش حول التقويمات الممكنة للنظام الانتخابي الجهوي، التي قد تسمح أكثر باحترام المنهجية الديمقراطية، وتعطي للمواطنين/الناخبين الكلمة الاخيرة في إختيار الرئيس والجهاز التنفيذي للجهة.

إذ أنه في نهاية التحليل، مع نمط الإقتراع المُعتمد والنظام الانتخابي الجهوي، فمنطق التحالفات –بغض النظر عن إحترامها للمنطق السياسي من عدمه– يبقى قادراً على تقديم نتائج نهائية مُخالفة للإرادة المُعبر من طرف الاقتراع العام المباشر.

حيث سنتذكر طويلاً أن حزب العدالة والتنمية الذي فاز بربع مقاعد المجالس الجهوية، لم يحصل في النهاية سوى على رئاستين من ضمن إثنا عشر جهة، وأن حزب الأصالة والمعاصرة الذي حلّ ثالثاً بخُمس المقاعد، إستطاع حصد الرئاسة في خمس جهات.

رابعاً: حول الإرتدادات السياسية والحزبية لما بعد 4 شتنبر.

في الأثار السياسية لإقتراع رابع شتنبر، بدا واضحاً أن العدالة والتنمية وهو يحقق فوزه السياسي البَيّنْ، لم ينتصر فقط على الذين راهنوا على تحويل هذه الإنتخابات المحلية إلى فُرصةٍ لمعاقبته سياسياً، ولكنه في الواقع إنتصر أساساً على جزءٌ من إستراتيجية هندسة وضبط الحقل الإنتخابي داخل المدن والحواضر الكبرى، والتي تقوم على فرضية مُحاصرة وتحجيم النفوذ السياسي للإسلاميين

إعتماداً على فعالية نموذج "مُقاولي الإحتراف الإنتخابي "المُكونين على العموم من أعيانٍ حضريين بمواصفاتٍ جديدة.

وهو نفس الإنتصار الذي حققه هذا الحزب في مواجهة الفكرة المركزية للنظام الإنتخابي ولنمط الإقتراع اللائحي بالمدن، والتي كانت، قبل هذا الإقتراع، تنهض –نظرياً– على إفتراض إستحالة أو صعوبة حصول حزبٍ واحدٍ على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس الجماعي.

من جهةٍ أخرى، كان من تداعيات هذا الاقتراع، وكُل المسلسل الإنتخابي الذي تلاه، وصولاً الى إختيار رئيس مجلس المُستشارين، إطلاق النقاش والتفاعل المُرتبطين بإعادة بناء مشهدٍ حزبيٍ، وضعته هذه الانتخابات في قلب التحولات المتسارعة.

فإذا كان التقاطب أغلبية/معارضة قد ظل مُهيكلاً لكل الحملة الإنتخابية، ليَصمد بعد ذلك –نسبياً– بشكلٍ غير مسبوقٍ في لحظة بناء التحالفات المُشكلة لمكاتب ورئاسات الجماعات المحلية، قبل أن تبرز معالم هشاشته في لحظة إنتخاب رؤساء الجهات، لنصل الى محطة إنتخاب رئيس مجلس المستشارين، التي ستبصم على إنهيار تحالف المعارضة[18]، وفي نفس الوقت على الهشاشة القصوى لتحالف الأغلبية السياسية .

الخطابات التي تناولت إعادة البناء هذا، توزعت بين الحديث عن ثنائية حزبية صاعدةٍ، وبين تحيين مطلب "الكتلة التاريخية"، دون أن نغفل فكرة بناء الطريق الثالث.

ذلك أن بعض الانتصارات الرمزية والمحدودة لفيدرالية اليسار الديمقراطي[19]، قد أنعشت لدى كثيرٍ من قواعد أحزاب اليسار، الأمل في بناء طريق وخيارٍ ثالثٍ ديمقراطيٍ، يساريٍ ومستقلٍ عن الدولة ،يقف على نفس المسافة بين حزبي الأصالة والمعاصرة، والعدالة والتنمية.

لكن قبل ذلك، فإن الخطاب الذي هيمن داخل تحاليل الصحافة والمُتتبعين، إرتبط بمدى إمكانية الحديث عن قطبية حزبيةٍ جديدة، مثمتلةٍ في الثنائية الحزبية (أصالة ومعاصرة/عدالة وتنمية).

وإذا كان البعض قد إعتبر هذا الخطاب يتميز بكثير من التّسرع والإستسهال وهو يقدم توصيفاً إستباقياً لما سيكون عليه المشهد الحزبي لما بعد شتنبر 2015، إنطلاقاً من أن النظام الانتخابي المغربي ووراءه كل توازنات النظام السياسي، لن يسمح في النهاية بالمرور السريع والمباشر إلى إختزال "كل "التعددية الحزبية في مُجرد قطبيةٍ ثنائيةٍ.

فإن هناك من ذهب في اتجاهٍ معاكسٍ ،ليعتبر بأن الحرص على التكوين القسري لقطبين سياسيين، حداثيٍ ومُحافظٍ، يمهدان لثنائية مطلوبة، كأفق مستقبلي للعمل الحزبي، يعد رهاناً أساسياً للنظام السياسي، على أن يظل من يُمثل القطب الحداثي، في تصوُّر هذا النظام، مرتبطاً بمجموعة من الأحزاب التي نُعِتَت عند نشأتها بالأحزاب الإدارية، وفي قلب هذا القطب الذي يقوده اليوم حزب

الأصالة والمعاصرة، يمكن أن تحصل التحالفات والإدماجات، وقد لا يكون هناك مفر، في البداية، من تعدُّد مكوِّناته، على الرغم من الوحدة الجامعة بينهم.

أما القطب الثاني المحافظ، فيمكن أن يستوعب حزب العدالة والتنمية والأحزاب السياسية المحافظة قبله، مثل حزب الاستقلال، كما يمكن أن يستوعب التيارات، التي يحتمل أن تكون في طور التَّشَكُّل بعده[20]...

وهذا ما يعني بالنسبة للاستاذ **كمال عبد اللطيف** أننا أمام محاولة في إعادة بناء المشهد السياسي، بأسماء جديدة، لكن بحضور بارز لبنية النظام السياسي المغربي داخل القطبين، فلا أحد منهما يدَّعِي أنه فوق النظام. إنهما معاً يعلنان أنهما يتجهان إلى ترسيخ قيم التحديث والإصلاح والديمقراطية، مع فوارق بسيطة، حيث ينفتح الأول على مكاسب التحديث التي يُقِرُّها المجتمع الدولي، وتُعَدُّ من مكاسب الفكر المعاصر. ويتجه الثاني إلى مراعاة ما يعتبره من متطلبات البنية المحافظة داخل مجتمعنا، معلناً لزوم التشبث ببعض القيم الموروثة.

إن هذا التّنسيب الذي يقترحه الأستاذ **كمال عبد اللطيف** ،للنظر في حِدّة التقاطب بين حزبي العدالة والتنمية، وبين الأصالة والمعاصرة، يمكن كذلك البرهنة حوله، إنطلاقاً من ما يُسميه الاستاذ **عبدالله حمودي:** "سياسة الخطاب[21]" ذلك أن بالرّغم من حدّية الخطاب السياسي المنتج من طرف الحزبين حول بعضهما البعض، حيثُ يخوض العدالة والتنمية معاركه السياسية والإعلامية، داخل الرأي العام، عن طريق "التخويف من التّحكم"، في مقابل الأصالة والمعاصرة الذي ينطلق في معاركه السياسية والإعلامية، من "التخويف من الأصولية"، فإن إمكانية إعتبار مشروعُ العدالة والتنمية كإدعاءٍ بالهوية، وإعتبار مشروع الاصالة والمعاصرة كإدعاءٍ بالحداثة، لا تستطيع أن تنسينا التقاطعات الكبرى بين المشروعين، والتي ليس أقلها الدفاع عن النظام السياسي من زاوية "هويته"، من جانب الحزب الأول، والدفاع عن نفس النظام السياسي من زاوية "حداثته" من جانبٍ الحزب الثاني.

بعيداً عن إختيار الطريق الثالث، وعن الخطاب حول الثنائية القطبية، فإن إرهاصاتُ إعادة تموقعٍ سياسيٍ جديد لحزب الإستقلال المعارض، اتجاه التجربة الحكومية وأساساً تجاه حزب العدالة والتنمية[22]، والتي تعززت بالتأويل الذي أُعطي لنتائج انتخابات رئيس مجلس المستشارين[23]، سمحت بعودة الحديث عن مطلب "الكتلة التاريخية".

وإذاكان هذا المفهوم كما طرحه في السابق الفقيد **محمد عابد الجابري**، يعني بالأساس إصطفافاً للإسلاميين واليساريين والليبراليين في معركة البناء الديمقراطي[24]، وليس بناء قطبٍ محافظٍ، يجمع العدالة والتنمية مع حزب الإستقلال، إنطلاقاً من عديدٍ العناصر المُشتركة برنامجياً وايديولوجيا.

فإنه في هذا السياق، يبدو كمجرد إستعارة للتعبير عن رغبةٍ في بناء فرزٍ سياسيٍ على قاعدة استقلالية القرار الحزبي من عدمه، وهو ما من شأنه إحياء الثنائية القديمة بين ما كان يعرف في التداول السياسي المغربي بالأحزاب "الوطنية والديمقراطية" مقابل أحزاب "الإدارة".

ختاماً، قد لا يكون بالتأكيد إقتراع شتنبر 2015، حدثاً فارقاً في تاريخ الحياة السياسية والانتخابية المغربية، لكنه بالمقابل، قد شكل في نتائجه و رهاناته وآثاره، ما هو أبعد من مُجرد إنتخابات محلية وجهوية، وهذا ما سيجعل إرتداداته قادرة على خلق مزيد من المفاجآت، داخل نسقٍ سياسي يتأرجح، في سياقٍ مابعد سلطويٍ، بين تقاليد الضبط ومساحات الإنفتاح الليبرالي المُراقب، وبين تكريس حقلٍ إنتخابيٍ مفتوحٍ وتنافسيٍ و منتجٍ للمعنى السياسي.

الهوامش:

[1] الإشارة هنا لدراسة معروفة للباحث الفرنسي كلود بالازولي

[2] يتعلق الأمر بكتاب معروف للباحث الفرنسي ريمي لوفو

[3]الإشارة هنا لكتاب شهير للباحث الأمريكي جون واتربوري.

[4] تجلى هذا التناوب في وصول ذ.عبد الرحمن اليوسفي الزعيم اليساري وقائد حزب الاتحاد الاشتراكي لموقع الوزير الأول ،عام 1998

[5] تاريخ الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جاءت في سياق الربيع العربي والتي عرفت فوز الحزب الإسلامي العدالة والتنمية،وتم تعيين أمينه العام ذ.عبد الإله بنكيران رئيساً للحكومة

6 تاريخ إجراء آخر انتخابات جماعية بالمغرب. والتي عرفت انتصاراً لحزب الأصالة والمعاصرة ،الحديث النشأة آنذاك ،والحزب الذي طالما حامت حوله شُبهة "حزب الدولة "

[7]الإشارة إلى الحراك المغربي الذي جاء في سياق انفجارات 2011،في غالبية الدول العربية

[8]عبد الله ساعف "رهانات التحول السياسي في المغرب " منشورات دفاتر سياسية، سلسلة نقد السياسة ع 1، الدارالبيضاء، 2004، صفحة 17

[9] مونشيح محمد "السياسة والأحزاب السياسية "مجلة طنجيس، عدد خاص، يونيو 2005، طنجة، صفحة 7

[10] حسن طارق "السياسة الانتخابية بالمغرب: الإشكالات والتحولات "مجلة مسالك، العدد 7، سنة 2007، صفحة 99-105

[11]حسن طارق "المجتمع المغربي و سؤال المواطنة والديمقراطية و السياسة " منشورات فكر -2010، صفحة164-180

[12]حسن طارق "انتخابات 2015، دستور 2011"، مُداخلة في ندوة الجمعية المغربية للقانون الدستوري، المنظمة بالرباط في تاريخ أكتوبر 2015.

[13]أنظر حسن طارق " " جريدة أخبار اليوم ،عدد ،بتاريخ أكتوبر 2015،صفحة

[14] المؤشر الأول يتعلق بقياس درجة الإلتزام بالتحالف الوطني ،والمؤشر الثاني يتعلق بقياس درجة الإنضباط الحزبي داخل مُمثلي كل حزب بالمجالس الجهوية

[15] هذه الأحزاب حصدت ما مجموعه 671مقعداً من مجموع أعضاء مجالس الجهات البالغين 678

[16]اعتماداً على إحتساب نسبة المستشارين الذين أدلوا بأصواتهم خارج مرشح التحالف الذي ينتمي اليه حزبهم، من مجموع مستشاري الحزب الذي حضروا إنتخاب رؤساء الجهات، سجّل حزب التجمع الوطني للأحرار أضعف معدل في مؤشر إحترام التحالف، إذ أن 28 مستشاراً من مستشاريه (80) الذين حضروا جلسات الانتخاب (لديه مبدئيا 90مستشار، أي بغياب 10)، إختارو التصويت على مرشحين منتمين لأحزاب المعارضة، وهو ما يجعل نسبة الوفاء للتحالفات لدى مستشاريه لا تتعدى (65%). مقابل نسبة (71%) لدى مستشاري الحركة الشعبية (من مجموع 57مستشار لم يلتزم بالتصويت لصالح مرشحي

الأغلبية 16 مستشاراً)، و نسبة (94%) لدى مستشاري الأصالة والمعاصرة (لم يلتزم بالتصويت لفائدة المعارضة 7 مستشارين من أصل 126مستشارا حاضراً)

[17] يتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية؛ذلك أنه الحزب الوحيد الذي صوت كلُ مستشاريه الجهويين ،على مترشحٍ ينتمي الى إحدى مكونات التحالف التي ينتمي اليها هو حزب العدالة والتنمية ،فعل ذلك في كل الجهات التي عرفت منافسةً بين الأغلبية والمعارضة ،وإمتنع مستشاروه عن التصويت في جهة "مراكش" التي عرفت مترشحاً وحيداً ممثلاً للمعارضة ،فيما إختار مستشاروه بجهة "الداخلة" التي عرفت تنافساً بين مترشح يمثل حزب الإستقلال ومُترشحة تمثل الأصالة والمعاصرة،التصويت لصالح المترشح الأول . وهو كذلك حزبٌ لم تسجل عليه في أي واحدة من الجهات ،أن توزعت أصوات مستشاروه (عددهم 174،وحضر منهم 173)،على أكثر من مترشح واحدٍ للرئاسة.

[18] إقتصر التنافس للظفر بمنصب رئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان المغربي)على مرشحين من المعارضة، يمثلان كلاً من حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال، في حين عجزت الأغلبية عن تقديم مرشح بإسمها

[19]تجمع إئتلافي لثلاثة من تنظيمات اليسار المغربي

[20]كمال عبد اللطيف"إعادة تنظيم المشهد الحزبي في المغرب، موقع العربي الجديد، تاريخ 22 أكتوبر 2015

[21]عبد الله حمودي "الحداثة والهوية.. سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة "المركز الثقافي العربي، بيروت/البيضاء،2014

[22] لوح قادة حزب الاستقلال إعتزامهم الانتقال من المعارضة الى المُساندة النقدية للحكومة، مباشرة بعد نتائج الاقتراع

[23]حصل مرشح حزب الاستقلال على ثقة المستشارين المنضمين لأحزاب العدالة والتنمية، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي، مقابل مرشح حزب الأصالة والمعاصرة الذي خص على ثقة مستشاري أحزاب: التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية

[24] طرح الفقيد محمد عابد الجابري هذه الفكرة، في محاضرة له حول "مستقبل اليسار بالمغرب"، بمدينة الدار البيضاء في30 يناير 1993، وقام بعد ذلك بتطويرها في أكثر من مساهمة مكتوبة ، داعياً لقيام تحالف وطني جديد يضم كل القوى الفاعلة في المجتمع والتي من مصلحتها التغيير في اتجاه تحقيق الأهداف الوطنية، ومهام التحرر واقرار الديمقراطية وتحقيق التنمية المستقلة.